البِنيَة المَنطقيّة في شرح علوم الحديث
كتاب« نُزهة النَّظر توضيحُ نُخبة الفِكَر» لابن حجر أُنْموذَجًا

نجم العلي

قسم أصول الدين، كلية الشريعة ،جامعة حلب

المُلخَّص:

يدرس هذا البحث البنية المنطقيّة في علوم الحديث مبيّنًا مفهومها، ومحاولاً توضيح مكانها من مستويات الاشتغال العقليّ في حقل الحديث الشريف، كاشفًا عن دور الحافظ ابن حجر العسقلاني في استعمال المنطق في خدمة علوم الحديث.

كما يعمل البحثُ على اكتشاف معالم البنية المنطقيّة في النسيج العلميّ لكتاب" **نزهة النظر توضيحُ نخبة الفكر**"، باعتبار هذا الكتاب أسّس لظهور هذه الظاهرة وشكّل منطلقًا لانتشارها، عبر رصد المصطلحات والأساليب المنطقيّة المتّبعة في عرض المادة العلميّة، وطريقة التعريف، وفي التمييز بين الأنواع وبيان الفروق بينها، واكتشاف البنية الاستدلاليّة ومقارنتها بالبنية التصوريّة لمعرفة النزعة الغالبة على البنية المنطقيّة في الكتاب.

وينتهي البحث إلى خاتمة تتضمن نتائج البحث وأهمّها: تأكيد الدور الرياديّ لابن حجر في استعمال البنية المنطقيّة في تقريب علوم الحديث، وغلبة النزعة التصوريّة لهذه البنية على منهج التصنيف في أساليب العرض والتعريف والمقارنة.

الكلمات المفتاحية: علوم – الحديث – البنية المنطقيّة– التعريف – الاستدلال

ورد البحث للمجلة بتاريخ 25 / 10 / 2020

قبل للنشر بتاريخ 9 / 2 / 2021

The Logical Structure in Explaining the Sciences of Hadith - The Book of « Nozhat Al-Nazar Tawdeeh Nokhbat al-Fekar» by Ibn Hajar as a Model

Najm Al-Ali
Dept. of Foundations of Religion, Faculty of Sharia, University of Aleppo

Abstract:

This research studies the logical structure in the sciences of hadith, clarifying its concept, and trying to clarify its place in the levels of mental work in the field of the Prophetic hadith, revealing the role of **Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani** in using logic in the service of hadith sciences.

The research also tries to discover the features of the logical structure in the scientific fabric of the book "**Nozhat Al-Nazar tawdeeh Nokhbat al-Fekar**", as this book is considered the foundation for the emergence of this phenomenon and the starting point for its spread. Therefore, the research aimed at monitoring the terms and logical methods used in presenting the scientific material, the method of definition, distinguishing between types and stating differences between them, and discovering the inferential structure and comparing it with the conceptual structure in order to know the dominant tendency of the logical structure in the book.

The research ends with a conclusion that includes some results, the most important of which are the confirmation of the pioneering role of **Ibn Hajar** in the use of the logical structure in approximating the sciences of hadith, and the predominance of the conceptual tendency of this structure over the method of classification in the methods of presentation, definition and comparison.

Keywords: Science, Hadith, Logical Structure, Definition, Inference.

Received 25 / 10 /2020
Accepted 9 / 2 / 2021

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبعد:** فإنّ السنّة النبويّة تعدّ أهمّ مفاتيح فهم القرآن الكريم وبيانه، وهي المصدر الثاني للتشريع، لذلك فلا عجب أن يحوطها العلماء من لدن عصر النبوّة إلى يومنا هذا ببالغ الاهتمام والعناية، وقد عُنيت كُتب علوم الحديث ومصطلحه ببيان مناهج العلماء في رواية الحديث الشريف وتدوينه، وجهودهم في خدمته روايةً ودرايةً. والمُصنّفات في هذا الفنّ متنوّعة فمنها المُطوّلات التي قد يعمد العلماء إلى اختصارها، ومنها المُختصراتُ التي ينهضون ببسطها، ويُعدّ كتاب "**نُخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**" للحافظ ابن حجر من هذه المختصرات المهمّة في علوم المصطلح، فهو من أكثر المُصنّفات اختصارًا وإيجازًا، وأفضلها تصنيفًا وأحسنها تقسيمًا، ومن حسن الحظّ أنّ ابن حجر نفسَه قد تولّى شرحها في كتابه الموسوم بـ" **نُزهة النَّظر في توضيح نُخبة الفِكَر**" فأوضح عبارتها، وحلّ رموزها، وفتح كنوزها، وربّ البيت أدرى بما فيه(1).

وما أنْ فرغ ابن حجر من تصنيف "نُزهة النظر" –وقد جاءت مع أصلها **بطريقة الشرح المتداخل** في مجلد لطيف الحجم– حتى تنافس الفضلاء من أبناء العرب والعجم في تحصيله والاعتناء به(2). وقد ظهر هذا الاهتمام جليًّا في كثرة إقبال همم الطلاب على نسخها، وتعاقبت عليها أبصار الطلاب درسًا وحفظًا، وأقلام الباحثين شرحًا، حتى كثُرت المُصنّفات التي كتبت حول "النُّزهة" وأصلها؛ شرحًا، ونظمًا واختصارًا، وغير ذلك من النكت والحواشي، كثرةً يشقّ معها الحصر(3).

(1) انظر مقدمة ابن حجر (ص40) ، **العسقلاني** ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، دار العترة النبويّة، مطبعة الصباح، 1440هـ–2018م .

(2) انظر **السخاوي**، محمد بن عبد الرحمن(ت902هـ)، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر** (2/ 677–678)، ت: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1419 هـ– 1999م .

(3) عُرف منها حوالي مئة مُصنّفٍ، انظر مقدّمة مُحقق **قضاء الوطر في نزهة النظر**(1/171–218)،**اللَّقانيّ**، برهان الدين إبراهيم(ت:1041هـ)، ت: شادي بن محمد سالم آل نعمان، الدار الأثرية– عمان، ط1، 1431هـ–2010م.

وقد اخترتها أنموذجًا في دراسة البنية المنطقيّة لمكانتها العلميّة في علوم الحديث، ولما عُرفت به من خصيصة الابتكار العقلي في طريقة التصنيف وأسلوب العرض.

1. **أهمية البحث:** تظهر أهمِّيَّة البحث في الوقوف على تطبيق عمليّ يتناول أثر استعمال المنطق في علم مصطلح الحديث، وذلك من خلال دراسة البنية المنطقيّة التي اعتمدها ابن حجر خدمةً لكتابه في تقريبها لأفهام الدارسين لهذا العلم الشريف.

2. **مشكلة البحث:** تتجلّى مشكلة البحث في التمييز بين المنهج العقليّ الذي أُسِّسَتْ عليه علوم الحديث، وذلك قبل دخول المنطق اليوناني إلى ساحة الاشتغال في الحقل الحديثيّ، وبين البنية المنطقيّة المستعملة لاحقًا في عرض علوم الحديث عامةً، ثمّ الكشف عن معالم هذه البنية المنطقيّة في كتاب "النُّزهة"، وأهمّيتها في سياقها التاريخيّ المعرفيّ.

3. **منهج البحث:** يعتمد البحث على المنهج الوصفيّ النّقديّ في تتبّع مظاهر البِنية المنطقيّة ونقدها وتعليلها.

4. **حدود البحث:** يتولى البحث رصد البنية المنطقيّة في كتاب "النُّزهة"، مع المقارنة بمُصنّفات علوم الحديث ومصطلحه من جهة البناء المنطقيّ وأدواته.

5. **الدراسات السابقة:** في المكتبة عشرات الأبحاث والمؤلّفات التي تناولت كتابي النُّخبة والنُّزهة لابن حجر تحقيقا وشرحًا، ولكن لم يقع الباحث على أيّة دراسة سابقة في توضيح دور علم المنطق في خدمة علم المصطلح عمومًا، ولا في مصنّفات الحافظ ابن حجر العسقلانيّ على وجه الخصوص، فهو بحث جديد في بابه.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ فكرة البحث انقدحتْ بارقتُها من مقدّمة الدكتور نور الدين عتر -رحمه الله تعالى- على تحقيقه لكتاب نُزهة النَّظر، وهي النسخة المعتمدة في العزو إليها[1]، فقد أشار رحمه الله إلى أسلوب الكتاب ومعالم الابتكار

(1)**عتر** نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر -دمشق، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط34: 1436هـ-2015م

فيه، كما أُشيرُ إلى كتاب المنهج المقترح لفهم المصطلح للدكتور حاتم العوني[1] الذي أفدت منه في ارجاع بعض المصطلحات الأصوليّة المستعملة في كتب الحديث إلى أصولها المنطقيّة.

خطّة البحث: جاء البحث في مقدّمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأوّل: المنهج العقليّ والبنية المنطقيّة في علوم الحديث، وفيه **أربعة مطالب:** الأول: المنهج العقليّ في علوم الحديث، والثاني: مستويات الاشتغال العقلي في حقل الحديث الشريف، والثالث: مفهوم البنية المنطقيّة في علوم الحديث، والرابع: مسوغات استعمال ابن حجر البنية المنطقيّة في علوم الحديث.

المبحث الثاني: معالم البنية المنطقيّة في نُزهة النَّظر، وفيه **خمسة مطالب**: الأول: المصطلحات المنطقيّة، والثاني: أسلوب عرض المادة العلمية، والثالث: طريقة التعريف، والرابع: توضيح الفروق بين الأنواع بالنِّسب المنطقيّة(النّسب الأربعة)، والخامس: منهج الاستدلال المنطقيّ، **وخاتمة:** تضمّنت النتائج والتوصيات.

المبحث الأوّل: المنهج العقليّ والبنية المنطقيّة في علوم الحديث

المطلب الأوّل: المنهج العقليّ في علوم الحديث

لقد حرص العلماء على حفظ الحديث الشريف، وبذلوا في سبيل تحقيق ذلك الجهود الكفيلة بصيانته من الزيادة والنقصان، والتحريف والتبديل، فأبدعوا لخدمة هذا الغرض النبيل أنواعًا من العلوم خدمةً للحديث الشريف، وقد اتسمت هذه العلوم بالمنهج العقليّ الناقد، الذي حدد بدقّة منافذَ الكذب ومداخل الوهم على الحديث الشريف، وأحكم شروطه في قبول الحديث، راصدًا بعين النقد جميع الاحتمالات العقليّة التي يمكن أن ترِدَ على الحديث سندًا ومتنًا.

وكان من النتائج العمليّة لهذا المنهج أنْ سبرَ العلماء أسانيد الأحاديث وصنّفوها بحسب التفرّد أو التعدد، والاتصال والانقطاع، ورصدوا أحوال الانقطاع وجميع احتمالاته الظاهرة والخفية، كما تتبعوا رواة الحديث لمعرفتهم وتمييزهم وبيان أحوالهم جرحًا وتعديلا، وصنّفوهم إلى مراتب بحسب تحقق وصفيّ العدالة والضبط.

---

(1) **العوني** حاتم ، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، دار الهجرة ، ط1، 1416هـ- 1996م

كما رصدوا ظاهرة الاختلاف في روايات الحديث سندًا أو متنًا وعرضوها على موازين عقليّة للترجيح بين مختلف الروايات توفيقًا أو نسخًا أو ترجيحًا، وبذلك فتحوا باب البحث على مصراعيه لكشف علل الحديث، ومعرفة القادح منها وغير القادح، ومعرفة مختلف الحديث ومشكله.

فاستطاعوا من خلال ما سبق وضع معايير علميّة لنقد الحديث، كانت ثمرته تمييز مقبول الحديث الشريف من مردوده.

وبذلك يتبيّن لنا أنّ مصنّفات العلماء في العلل والجرح والتعديل والطبقات والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث ومشكله والغريب والمراسيل .. وسائر الكتابات في مسائل علوم الحديث لم تكن إلّا جهودًا تطبيقيّة صدرتْ عن منهجٍ عقليٍّ متكامل عالج واقع الروايات، وأمّا علم المصطلح الذي يتناول بيان أنواع علوم الحديث وشرح مصطلحات أهل الأثر، فقد نشأ متأخّرًا لينهض بوظيفة الكشف عن ذلك المنهج العقليّ الذي أسّسه علماء الحديث في قوانين الرواية والدراية، ومعرفة معايير القبول والردّ لديهم، لتكتمل الصورة ببيان المنهج العقليّ الحاكم لتلك المعايير في شتى أنواع علوم الحديث مع بيان مصطلحات أهل الحديث ومناهجهم في الرواية والتصنيف.

المطلب الثاني: مستويات الاشتغال العقليّ في حقل الحديث الشريف

مما سبق نستطيع أنّ نوجز أثر المنهج العقلي في الحديث الشريف بثلاث مستويات تعاقبت على الاشتغال فيه:

الأوّل: وقد ظهر في المنهج العقليّ الذي اتبعه العلماء منذ عصر الصحابة وحتى نهاية القرن الرابع الهجري في تحديد معايير قبول الحديث وردّه، وتصنيف الرّوايات وتدوينها، وفي نقد الحديث وتعليله، وتعديل الرواة وجرحهم، وعلى هذا المنهج الأساس بُنيتْ قوانين الرواية، وتشكّلت أنواع علوم الحديث [1].

الثاني: نهض هذا المستوى بمهمّة كشف المنهج العقليّ وبيان مصطلحات أهل الحديث ليتشكّل تدريجيًا ما عُرف بعلم مصطلح الحديث وقد بدأ هذا المستوى تاريخيًا في أواخر القرن الثاني الهجري مع بعض مباحث كتاب الرسالة للشافعي(ت204هـ)،

(1) انظر **عتر** نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** (ص62)

ولكنه تكامل في القرن الرابع الهجري في مصنفات مُتخصِّصة ككتاب "المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي" للرامهرمزي (ت 360هـ)، ثم كتاب "معرفة علوم الحديث " لأبي عبد الله الحاكم (ت 405هـ)، وازدهر في القرن الخامس في مصنّفات الخطيب البغدادي (ت 463هـ) ولاسيما كتابيه "الكفاية في علم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، وقد توالت المصنّفات في هذا الفن حتى ظهر كتاب " المقدمة في علوم الحديث" لابن الصلاح (ت643هـ) الذي امتاز بحسن تصنيفه وتحرير مصطلحاته وجمعه للمادة العلميّة في مصنّفات من سبق [1]، فذاع صيته، وأقبل عليه العلماء شرحًا ونظمًا واختصارًا ومعارضةً وانتصارًا، إلى أن ظهرت مصنفّات ابن حجر (ت852هـ) في علوم الحديث في مطلع القرن التاسع الهجري.

الثالث: استعمال الأدوات المنطقيّة في طريقة عرض علم المصطلح وأسلوب شرحه بالاعتماد على الأدوات والمفاهيم المنطقيّة التي تُسهم في حسن صياغة تعريفات المصطلحات الحديثية، وفي طريقة تصنيف أنواع علوم الحديث وشرحها وتمييزها، وهو ما وسمناه " **بالبنية المنطقيّة**" والتي شكّلت الأسلوب الذي بنى عليه الحافظ ابن حجر "النُّزهة وأصلها" في دور رياديّ لم يُسبق إليه، وقد نسج على منواله جمع غفير ممن صنّف في علوم الحديث في عصره وبعده إلى يومنا هذا، ومازال آثار طريقته حاضرة مؤثِّرةً في المصنّفات المعاصرة والمقررات الجامعية في أسلوب التصنيف والعرض للمادة العلميّة[2] وفي الشرح بالمصطلحات المنطقيّة[3].

المطلب الثالث: مفهوم البنية المنطقيّة في علوم الحديث

البِنيـة: أحد مصادر الفعل الثلاثي بَنَى، وتُجمع على بِنَى، وهي تُطلق على الهيئة

(1) **السيد اللحام**- بديع، **علوم الحديث النبويّ ومصطلحه** (ص23).

(2) يقول الدكتور نور الدين **عتر**:" قد وضعه على ترتيبٍ جديد، وهو أسلوب السبر والتقسيم في ترتيب كثير من أنواع الحديث، فجاء كتابنا هذا -منهج النقد- متمماً لما قصده من هذه الدقة، فنظم كل أنواع الحديث في ظلّ نظرية نقدية دقيقة شاملة كشفنا النقاب عنها ودرسنا أنواع الحديث على ضوئها" **منهج النقد** (ص69)

(3)كاستعمال نسبة العموم والخصوص الوجهيّ في التفريق بين المُعضَل والمُعلّق، تابعه عليه عدد من المعاصرين. انظر **عتر** نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** ص379، و**السيد اللحام**- بديع، **علوم الحديث النبويّ ومصطلحه** ص91.

التي بُني عليها البناء[1].

والمنطقيّة: نسبة إلى المنطق، وقد قيل في تعريفه بأنّه: "آلةٌ قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"[2]، ولما كان للمنطق قواعده، ومصطلحاته التي تشكّل عند استعمالها في تصنيف سائر العلوم هيئةً معينة يُعرف بها، فقد وُسمت هذه الهيئة بـ:" **البِنية المنطقيّة**". ويمكن أن يقال بأنّها تمثّل النسق المُتَّبع في عرض المادة العلميّة، والعلاقات البينيّة الرابطة بين عناصر أو مفردات هذه المادة[3].

فهي من الجهة الوظيفيّة تعمل على شدّ النسيج المعرفيّ للكتاب بمعايير منطقيّة، بما يجعله أكثر ترابطًا، وأحكم تصنيفًا؛ كما تنهضُ بمهمّة التعريف الدقيق بأنواع الحديث بحيث يكون جامعًا مانعًا، وبمهمّة التمييز بين المفاهيم بالتفريق الواضح بينها.

ولابدّ من التذكير بأنّ المنطق ينقسم إلى مبحثين رئيسين: **الأوّل التصورات** ويعتمد على الكليّات الخمس في الوصول إلى التعريف(المُعَرِّف)، و**الثاني: التصديقات** ومادته القضايا وتستعمل في الاستدلال المنطقيّ (الحُجّة)؛ وهدفنا من ذلك تقسيم معالم البنية المنطقيّة إلى تصوّريّة وتصديقيّةٍ، لنقارن في خاتمة البحث بينهما.

المطلب الرابع: مسوغات استعمال ابن حجر البنية المنطقيّة في علوم الحديث:

لقد كان عصر ابن حجر عصر انتشار علم المنطق في شتى المعارف الإسلاميّة، ولا سيما في مصنّفات العقيدة وأصول الفقه التي ينبغي التنبيه إلى سبقها في استعمال المنطق منذ عدّة قرون خلتْ قبل ولادة ابن حجر، فضلًا عن الكتب التي أُفردت في المنطق بعد تجريده من الفلسفة، ليتحوّل إلى علم من علوم الآلة التي لا يستغني عنها طالب علم، ولابن عرفة(ت: 803هـ) وهو معاصر لابن حجر كلامٌ مهمٌّ

---

(1) **ابن منظور** محمد بن مكرم ، **لسان العرب** مادة (بنى) (14/ 89)، دار صادر – بيروت، ط1

(2)**الجرجاني** علي بن محمد،**التعريفات**(ص:301)، ت: إبراهيم الأبياري، الكتاب العربي– بيروت، ط1405،1هـ

(3) **النوي** حمادة، **البنية المنطقية لنقد العقل العربي والإسلامي عند كل من محمد عابد الجابري ومحمد أركون**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، إشراف: د. بوكر لدة زواوي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2. 2015، 2016م. ينظر (ص122–123).

بهذا الشأن في مقدّمة مختصره في المنطق يقول: " لمّا مزج أكثر متأخري علماء الأصلين بكلامهم كثيرًا من القواعد المنطقيّة، وفصولًا من أحكامه التصوّريّة والتصديقيّة حتى إنّ بعض من أدركناه من أشياخ الزمان كان يُلمع ببعض ألفاظ مبادئ الفنّ في المسائل الفقهيّة فيما يدعيه ويفسّره، فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه سكوت الأخرس عما يتيقنه ويستبصره، فأوجب ذلك المشاركة فيه علمًا وتعليمًا واتباع الحقّ فيه ردًّا وتسليمًا."[1]

في هذا الظرف العلميّ لانتشار المنطق وحضوره في كتب العقيدة والأصول ومسائل الفقه، نهض ابن حجر بإعادة صياغة علوم الحديث ومصطلحه بما يتوافق مع المنظومة العلميّة لعصره التي غلب على مُصنّفاتها البناءُ المنطقيّ بأسلوبه ولغته وبراهينه، وبذاك استطاع ابن حجر أن يُحكم صناعة هذا العلم تقسيمًا لأنواعه، وتعريفًا لها، وبيانًا للفروق بين الأنواع المتقاربة، بعبارة رشيقة مختصرة، مواكبًا لغةَ عصره.

المبحث الثاني: معالم البنية المنطقيّة في نُزهة النَّظر

تبدو معالم البنية المنطقيّة في نسيج المادة العلمية للكتاب بطرق مختلفة ومواطن مُتعدّدة ويمكن أن تحصر بالتالي: 1- المصطلحات المنطقيّة 2- أسلوب العرض 3 -طريقة التعريف 4- بيان الفروق 5-الاستدلال.

المطلب الأوّل: المصطلحات المنطقيّة

تعكس لغةُ المصنّف ثقافةَ عصره، وقد ظهر تأثّر ابن حجر بالمنطق عبر لغته العلميّة التي اعتمدتْ بعض المصطلحاتِ المنطقيّة سواءً التي استعمالها متابعةً لمن سبقه من أهل الحديث، أو تلك التي سبق إلى استعمالها. وبالتتبع الدقيق في النزهة وقفت على المصطلحات المنطقيّة التالية:

أولًا- التواتر والمتواتر: الحديث المتواتر قسيم حديث الآحاد عند الأصوليين، وأوّل من استعمله من المحدّثين بهذا المعنى الخطيبُ البغدادي (ت 463هـ) في كتابه

---

(1)**ابن عرفة**- محمد بن محمد الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (المتوفى: 803هـ)، **المختصر في المنطق**، ضمن رسالتين في المنطق، تحقيق سعد غراب، تونس 1976، (ص 59)

الكفايـة[1]، وتابعـه عليـه أهـل الحـديث ومـنهم ابـن حجـر[2]، وكـلّ مـن اسـتعمله مـن المحدّثين قبلَ الخطيب إنّما استعمله بمفهوم الاشتهار من تواتر الأمر إذا اشتهر كما قـال الحـافظ العراقـي: " وقـد يريـدون بـالتواتر الاشـتهار لا المعنـى الـذى فسّـره بـه الأصوليون"[3]، ونبّه ابن الصلاح (ت643هـ) على أنّ الخطيب إنّما ذكره متابعةً لأهل الفقه وأصوله [4]، وقد بيّن ابن حجر مصدر هذا التقسيم مُعللا أسباب عدم ذكره في الأصـل " النُّخبـة" فقـال : " وإِنَّمـا أَبْهَمْتُ شُروطَ **التـواترِ** فـي الأَصْـلِ؛ لأَنَّـهُ علـى هذهِ الكيفيَّةِ ليسَ مِن مباحِثِ عِلْمِ الإِسْنَادِ، وإنما هو من مباحث أصول الفقه" [5] .

ثانيًا– مصطلحات العلم الضروريّ والعلم النَّظري والظنّ: وهذه المصطلحات ترجع إلـى مراتـب الإدراك فـي أصـلها المنطقـيّ[6]، وقـد سـبقتْ إلـى استعمالها كتـب العقيـدة التـي وُضـعت علـى طريقـة المتكلّمين[7]، وقد احتيج إليها عند الأصـوليين والمحدّثين لبيان نوع العلم المستفاد من الحديث المتواتر أو الآحاد.

وقد شرح ابن حجر العلم الضروريّ: "بالذي يُضْطر الإنسان إليه بحيث لا يُمْكنه دفعه"[8]. ثمّ يقول بعد بيان شروط الحديث المتواتر: " ولاحَ بهذا التَّقريرِ الفرْقُ بين **العِلْمِ الضَّروريِّ والعِلْمِ النَّظَرِيِّ**، إذ **الضَّروريُّ** يُفيدُ العِلْمَ بلا اسْتِدلالٍ، **والنَّظريُّ** يُفيدُهُ لكنْ مع الاستِدْلالِ على الإفادةِ، وأنَّ **الضَّروريَّ** يحْصُلُ لكُلِّ سامعٍ، **والنَّظَرِيَّ** لا

(1) **البغدادي** أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب ، **الكفاية في علم الرواية** (ص: 16)، ت : أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة.

(2)انظر **العسقلاني** ابن حجر، **نزهة النظر** (ص 43)

(3)**العراقي**– زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**(ص: 266) ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ،الطبعة الأولى ، 1389هـ – 1970م

(4) انظر **ابن الصلاح** عثمان(ت: 643هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**(ص: 267) ، ت: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ – 1986م

(5)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 45)

(6) انظر **حبنكة** عبد الرحمن، **ضوابط المعرفة** ص124وما بعدها، دار القلم–دمشق، ط5، 1419هـ–1998م.

(7)**الحارثي** – وائل سلطان ، **علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق مقاربة في نظرية التاريخ والتأثير**، مركز نماء للبحوث والدراسات – بيروت، ط1: 2012م

(8)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 44)

يَحْصُلُ إلاَّ لِمَنْ فيهِ أهليَّةُ النَّظَرِ " [1]. ويقول بعد أن بيّن أن خبر الآحاد يفيد الظنّ: " ولكنّه إمّا أن يَغلب على **الظنّ** ثبوت صدق ناقله فيؤخذ به، أو يَغلب على **الظنّ** كذب ناقله فيطرح، أو لا فيتوقف فيه، حتى تأتي قرينة تلحقه بأحد القسمين"[2].

وابن حجر مسبوق إلى هذا الأمر بصنيع الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية[3] نقلاً عن كتب أصول الفقه في مبحث السنّة[4].

ثالثًا- الحدّ والجنس والفصل: الحدّ المنطقيّ نوع من أنواع التعريف وهو: قول دالٌّ على ماهية الشيء، ويكون تامًا إذا تركّب من الجنس والفصل القريبين، وناقصًا إذا تركب من الجنس البعيد والفصل القريب أو اقتصر على الفصل القريب فحسب[5]. والجنس والفصل مما يُسمى بالكلّيات الخمس عند المناطقة ومنهما يتكوّن الحدّ، وقد وردتْ هذه المصطلحات في أكثر من موضع من "النُّزهة" كما سنرى في التعاريف عند ابن حجر. مع التنويه بأنّ ابن حجر سبق إلى استعمال مصطلحي الجنس والفصل، وأمّا مصطلح الحدّ فقد سُبِق إلى استعماله [6].

رابعًا- العموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه: وهما من النسب الأربع في العلاقة بين الكلّيات، وقد سبق ابن حجر إلى استعمالهما، فذكرهما في مواضع متعدّدة من كتابه "النُّزهة"، كما سنبيّن في مطلب بيان الفروق بين الأنواع.

المطلب الثاني- أسلوب عرض المادة العلمية

---

(1)المرجع السابق (ص: 45)

(2)المرجع السابق (ص: 51)

(3)**البغدادي** أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب ، **الكفاية في علم الرواية** (ص: 17)

(4)انظر **العوني** حاتم، **المنهج المقترح لفهم المصطلح** (ص91 وما بعدها).

(5)انظر **حبنكة** عبد الرحمن، **ضوابط المعرفة** ص(62-64)، **عكام** علي، **علم المنطق**، منشورات جامعة حلب- الشريعة،1437هـ-2016م، (ص58)

(6) كما فعل ابن كثير في تعريف الحسن: "وقد تجشّم كثيرٌ منهم **حدّه**، فقال الخطّابي: هو ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله... قلت: فإن كان المعرِّف هو قوله: هو ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله، فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف. وإن كان بقية الكلام من **تمام الحدّ**، فليس هذا الذي ذكره مسلماً له: أن أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء". **ابن كثير**- اسماعيل بن عمر الدمشقي(ت774هـ)-**الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**، مكتبة السنّة، طبعة 1415هـ-1994م، (ص:53)

يُشكّلُ كتاب "النُّزهة " مع أصله، مفصلًا مهمًّا في تاريخ التصنيف في علوم الحديث، وذلك من جهة طريقة العرض وأسلوبها المُبتكر، وقد نوّه الدكتور نور الدين عتر إلى هذا في مقدّمة تحقيقه، مبينًا أنّ ابن حجر قدّم تصوّرًا جديدًا شاملًا لعلوم الحديث، بطريقة السبر والتقسيم التي اتبعها[1]، وقد أرجع أستاذنا هذه الطريقة إلى علم الأصول[2]، وبالرجوع إلى كتب الأصول نجد أنّ الغزاليّ أرجع السبر والتقسيم إلى الشرطيّ المنفصل عند المناطقة[3] ومراده ههنا القياس الشرطيّ المنفصل، لأنّ هذه الطريقة تستعمل لدى الأصوليين في إثبات العلّة الشرعيّة من مباحث الاستدلال(القياس الفقهيّ)، وهو أخصّ مما نحن بصدده من أسلوب العرض وطريقة التنويع في الأبواب والمسائل؛ إذ أنّ **التقسيم:** حصر للأوصاف القابلة لأن يعلل بها الحكم، **والسبر:** اختبار جميع الأوصاف التي سبق جمعها، وإبطال ما لا يصلح للتعليل منها[4].

فالتحقيقُ أنّ تصنيف "النُّخبَة" قام على التقسيم دون السبر، وكذلك تصنيف " النزهة" جاء تبعًا للأصل، إذ المقام مقام عرضٍ وتوضيحٍ لما انتهى إليه المنهج النقديّ عند المحدّثين من نتائج، فلا مكان فيه للإثبات والإبطال بالسبر، وهذا ما يرشح تفوّق البنيّة التصورية على البنية الاستدلالية في نزهة النظر كما سيأتي.

والتقسيم يُعرف عند المناطقة بالقسمة المنطقيّة التي تستند إلى ما يُعرف بالقضيّة الشرطيّة المنفصلة، وهي تقوم على التنافر بين جزئيها(المقدّم والتالي)، وهذا التنافر إمّا أن يكون قائمًا على التناقض فيكون التقسيم منحصرًا بين الشيء ونقيضه والقسمة ثنائيّةً، وهو ما يُعرف بالثالث المرفوع، أو أن يكون غير قائم على التناقض فيكون التقسيم منتشرًا، ويُعرف بالقسمة التفصيليّة.

---

(1)انظر عتر نور الدين، نزهة النظر ص21، ومنهج النقد (ص: 69)

(2)وإنما عزاها إلى مصطلح أصولي لأنّه أقرب إلى الفهم لشيوعه بين المتفقهة.

(3)**الغزالي** أبو حامد محمد ، **المستصفى في علم الأصول**(ص: 34)، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1413هـ.

(4)انظر **الزُّبيدي** بلقاسم بن ذاكر، **الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية** (ص: 130)، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، ط1، 1435 هـ – 2014 م.

وبالعودة إلى "النُّزهة" نجد ابن حجر استعمل التقسيم المنطقيّ بصنفيه:

فمثال التقسيم الثنائيّ المنحصر: قول ابن حجر: «الغرابة: **إمّا** أن تكون في أصل السند **أو** لا »[1] فقد جعل القسمة ثنائيّة ليحصر فكر القارئ في مسألة الغرابة في أصل السند، وقوله: « أو لا » تفننٌ من الحافظ كيلا يشتت الذهن في عرض مواطن الغرابة الأخرى وأنواعها دفعة واحدة.

ومثال التقسيم التفصيلي المنتشر: قوله: «**الخبر إمّا** أن يكون له طرق بلا عدد معين، **أو** مع حَصْرٍ بما فوق الاثنتين، **أو** بهما، **أو** بواحد»[2] ، فهذه الاحتمالات الأربع ترد على طرق الحديث، وقد جمعها الحافظ في تقسيم من منطقيّ واحد.

وكذلك قوله: « ثُمَّ الْإِسْنَادُ: إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ...أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ... أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ .. فَالْأَوَّلُ : الْمَرْفُوعُ ، وَالثَّانِي: الْمَوْقُوفُ ، وَالثَّالِثُ: الْمَقْطُوعُ» [3]، وهذه الاحتمالات الثلاث ترد على منتهى الإسناد، وقد استطاع جمعها في تقسيم منطقيّ واحد.

وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة، بل غالب الكِتاب نُسج على هذا المنوال، مما جعله سمةً من سمات نُزهة النَّظر وأصله النُّخبة.

ولكن يلاحظ أنّ الحافظ قد يُقسّم ما حقّه القسمة التفصيليّة المنتشرة إلى قسمة ثنائية حاصرة وذلك كقوله : «المردود : **إما** أن يكون لسقط **أو** طعن[4]» فهذه قسمة ثنائية شكلًا ؛ ولكنه أهمل الخيار الثالث وهو: «أو لكليهما»، ويمكن أن يجاب عن سبب إهماله له بأنّه لما كان الحديث يُردُّ بأحد السببين إذا انفرد، فمن باب الأولى أن يُردّ بهما إذا اجتمعا، ولذلك اكتفى الحافظ بالحدّ الأدنى الذي يُردّ به الحديث.

ومثله تمامًا قول الحافظ: «ثمّ البِدعة : **إما** بمكفّر **أو** بمفسّق» [5]، والخيار الثالث: أو «بكليهما». ولكنه لم يذكره وجعل القسمة ثنائية؛ لأنّ المُكفّر أشدّ من المُفسّق، فإذا

(1)**العسقلاني** ابن حجر، **النزهة** ص 55-66، **نخبة الفكر** (ص: 153)

(2)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر ص41، نخبة الفكر (ص: 152)

(3)انظر العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر ص106-113، نخبة الفكر (ص: 154-155) بتصرف.

(4)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر ص80، نخبة الفكر (ص: 153)

(5)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر ص 102 نخبة الفكر (ص: 154)

اجتمعا آل الأمر إلى الأشدّ منهما، ودار الحكم عليه فلا ينبني على الخيار الثالث نتيجة عمليّة تخرج عن الخيارين المذكورين.

وهذا يؤكّد أنّ البنية المنطقيّة عند ابن حجر تجنح إلى الواقعيّة، وهي غير معنيّة بالتقيّد التام بالمظاهر الشكليّة لقواعد المنطق حينما تنتج طول العبارة دون ثمرة.

المطلب الثالث: طريقة التعريف

المُعرِّف للشيء: هو الذي يستلزم تصوّرُه تصوّرَ ذلك الشيء وامتيازه عن كلّ ما عداه[1]. وقد اكتفى ابن حجر بطريقة التعريف بالتقسيم المنطقيّ في "النُّخبة"، لضرورة الاختصار، ولكنّ مقام الشرح والتفصيل في " النُّزهة" اقتضى أن يجمع إليه التعريفَ بالحدّ المنطقيّ، والتفصيل كما يلي:

أولًا- التعريف بالتقسيم المنطقيّ: ويكون بتقسيم الأجناس والأنواع نزولاً حتى الوصول إلى المُعرَّف، وهو من أكثر طرق التعريف نزوعًا إلى الاختصار وبعدًا عن التكرار، ولذلك فقد أكثر الحافظ ابن حجر من استعماله في "النُّخبة"، ولكنّه مع ايراده بطريقة الشرح المتداخل في "النُّزهة" لم يظهر جليًا لأمرين:

الأوّل: لأنّ كلام الحافظ نزع إلى التعريف بالحدّ في سياق الشرح لتوضيح العبارة المكثّفة في كتاب الأصل.

والثاني: لأنّ المسافة بين التقاسيم المنطقية طالت بالشرح والتمثيل، واحتاج تمييزها إلى مزيد تدقيق وعناية، ولذلك أسوق الأمثلة من النُّخبة لجلائها:

- يقول ابن حجر: "الْخَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ: طُرُقٌ بِلَا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الِاثْنَيْنِ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِوَاحِدٍ: **فَالْأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ** -الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ- **وَالثَّانِي: الْمَشْهُور**، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رَأْيٍ، **وَالثَّالِثُ: الْعَزِيزُ**..، **وَالرَّابِعُ: الْغَرِيبُ**"[2]. ونلاحظ أنه جاء بالتعريفات أولاً ثمّ بالمعرَّفات مرتبةً بحسب التعريفات على طريقة **اللّف والنشر المُرَتّب.**

(1) **القزويني** نجم الدين عمر بن علي (ت: 493هـ)، **الشمسية في القواعد المنطقية** (ص210)، ت: د. مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء، ط1، 1998م

(2)العسقلاني ابن حجر، نخبة الفكر(ص152)

• ويقول في موضع آخر: "السَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. فَالْأَوَّلُ: الْمُعَلَّقُ، وَالثَّانِي: الْمُرْسَلُ، وَالثَّالِثُ: إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ."[1] فذكر بطريقة اللف وجوه الاختلاف في طرق الخبر ثمّ نشر بالترتيب أسماء هذه الأنواع من الأحاديث.

ثانيًا- التعريف بالحدّ: وهو **نوعان: تام وناقص**، والتعريف بالحدّ يجعل التعريف جامعًا مانعًا، وقد حرص ابن حجر على تقديم تعريفاته لمصطلحات علوم الحديث بطريقة الحدّ المنطقيّ:

• فقد عرّف ابن حجر الحديث الصحيح لذاته بأنّه: "خبرُ الآحادِ؛ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ"[2]، وبعد أن فرغ من شرحه قال:" تنبيهٌ: قولُهُ: « خبرُ الآحادِ» ؛ **كالجِنْسِ**، وباقي قُيودِهِ **كالفَصْلِ**".[3] ، فهو ينبّه ببيان الجنس والفصل على استيفائه لأركان التعريف بالحدّ.

• وكذلك فعل في **تعريف الصحابيّ** فقال: "هو مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مؤمِناً بهِ وماتَ عَلى الإسلامِ، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ في الأَصَحِّ. ثمّ قال: واللُّقي في هذا التَّعريفِ **كالجِنْسِ**. وقَوْلِي: «مُؤمناً» ؛ **كالفَصْلِ**، يُخْرِجُ مَن حَصَلَ لهُ اللِّقاءُ المذكورُ لكنْ في حالِ كونِه كافراً، وقَوْلي: «بهِ» **فصلٌ ثانٍ** يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِناً لكنْ بغيرِه من الأنبياء.. وقَوْلي: «وماتَ على الإسلامِ» **فصلٌ ثالِثٌ** يُخْرِجُ مَنِ ارتَدَّ بعدَ أَنْ لَقِيَه مُؤمِناً بهِ، وماتَ على الرِّدَّةِ؛ كعُبَيْدِ اللهِ بنِ جَحْشٍ وابن خَطَلٍ." [4]

• وعرّف **المُسنَد** بقوله:" هو مرفوع صَحابِيٍّ بِسَنَدٍ ظاهِرُهُ الاتِّصالُ"[5]، ثمّ بيّن مراعاته لضوابط المناطقة في الحدّ فقال:" فقولي: «مرفوعٌ» **كالجنسِ**، وقولي: «صحابيٍّ» **كالفصلِ**، يَخرُجُ بهِ ما رفعهُ التَّابعيُّ؛ فإِنَّه مُرْسَلٌ، أَو مَن دونَه؛ فإِنَّه مُعْضَلٌ أَو

(1)المرجع السابق(ص153)

(2)العسقلاني ابن حجر، نزهة الفكر(ص: 58)، نخبة الفكر(ص153)

(3)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 59)

(4)المرجع السابق (ص: 111-112)

(5)المرجع السابق (ص: 115)

مُعلَّقٌ"[1] .

والحافظ بذلك يُشير صراحةً إلى أنّه راعى في هذه التعاريف ضوابطَ المناطقة، وأنّه استعمل في صناعته لهذه التعاريف الشروط المطلوبة ليبلغ به الحدّ التّام وهو أعلى أنواع التعريف عند المناطقة، وهيئته كما ذكر الغزالي:" هو أن يُراعى فيه إيراد الجنس الأقرب ويُردف بالفصول الذاتية كلّها، فلا يترك منها شيئًا" [2] .

ما ذكرناه أعلاه هو احصاء للمواطن التي صرّح الحافظ فيها بطريقة صناعته للتعريف، ولكن تعاريفه الأخرى لأنواع الحديث وردت في مواضع كثيرة من كتابه دون تصريحٍ فلم يبيّن الجنس والفصل، كتعريفه المشهور، والعزيز، والغريب، والسند، والمتن، والشاذ، والمرسل، والتابعيّ، والمرفوع والموقوف..

ونمثّل بواحدٍ منها كقوله: "الغَريبُ وهُو: ما يَتَفَرَّدُ بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ" [3]، وهنا كما في مواضع متعددة لم يحددِ الجنس، وهو هنا الخبر؛ ولعله تركه لأنّه معروف في ذهن القارئ من السياق، واكتفى بذكر الفصل وهو: تفرّد الراوي به في أي موضع من السند، فيكون الحدّ ههنا ناقصًا، وأمثلته في الكتاب كثيرة.

المطلب الرابع: توضيح الفروق بين الأنواع بالنِّسب المنطقيّة(النّسب الأربعة)

النِّسَب الأربعة تحدد العلاقة بين الكلّيات وهي: 1-التساوي: كالعلاقة بين الإنسان والناطق فكلّ ناطق إنسان وكلّ إنسان ناطق 2-العموم والخصوص المطلق: كالعلاقة بين الإنسان والحيوان فكلّ إنسان حيوان وليس العكس 3-العموم والخصوص الوجهي: كالعلاقة بين الحيوان والأبيض فبعض الحيوان أبيض اللون وبعض الأبيض حيوان4-التباين: كالعلاقة بين الإنسان والحجر فلا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان.

---

(1)المرجع السابق (ص: 115)

(2)**الغزالي** أبو حامد محمد (ت: 505هـ)، **معيار العلم في فن المنطق** (ص: 268)، ت: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961 م.

(3)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 50)

وبالاستقراء نجد ابن حجر حرص على التمييز بين بعض الأنواع المتقاربة أو المتشابهة من علوم الحديث، واستعمل لذلك نسبتين من النسب الأربع وهما:

أولًا– نسبة العموم والخصوص المُطلق: وقد ظهرتْ في المواضع التالية:

1. **التمييز بين الحديث والخبر:** بقوله" وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكلّ حديث خبرٌ من غير عكس"[1]، أي أنّ مفهوم الخبر أعمّ من الحديث.

2. **والتمييز بين المتواتر والمشهور** بقوله:" فهذا هو المتواتِرُ، وما تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ العِلْمِ عنهُ كانَ مَشْهوراً فقَط، فكلُّ متواترٍ مشهورٌ، من غيرِ عَكْسٍ."[2] أي أنّ المشهور أعمّ من المتواتر، ويمكن أن يقال المتواتر أخصّ من المشهور.

3. **والتمييز بين الكذب والفسق** بقوله: "وبينَهُ –أي الفسق– وبينَ الأوَّلِ– الكذب– عُمومٌ وخصوص مطلق، وإِنَّما أُفْرِدَ الأوَّلُ لكونِ القَدْحِ بهِ أَشدَّ في هذا الفنِّ"[3]، وهنا اكتفى بذكر مصطلح النسبة دون شرح، لأنّه سبق إلى شرحها في الأمثلة السابقة.

ثانيًا– نسبة العموم والخصوص الوجهي: كذلك ظهرتْ هذه النسبة في بيان العلاقة بين عدد من أنواع الحديث منها:

1- **التمييز بين المُعلَّق والمُعضَل:** بقوله: "فالأوَّلُ: المُعَلَّقُ سواءٌ كانَ السَّاقِطُ واحداً أَو أَكثرَ، وبينَهُ وبينَ المُعْضَلِ الآتي ذِكْرُهُ عمومٌ وخُصوصٌ مِن وجْهٍ، فمِنْ حيثُ تعريفُ المُعْضَلِ بأَنَّهُ سقَطَ منهُ اثنانِ فصاعِداً يجتَمِعُ معَ بعضِ صُورِ المُعَلَّقِ، ومِن حيثُ تقييدُ المُعلَّقِ بأَنَّه مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ مِن مبادئِ السَّنَدِ يفتَرِقُ منهُ، إِذْ هُو أَعَمُّ مِن ذلك".[4]

2- **التمييز بين الشاذّ والمُنْكَر:** بقوله: "وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُموماً وخُصوصاً مِن وَجْهٍ؛ لأنَّ بينَهُما اجْتِماعاً في اشْتِراطِ المُخالفَةِ، وافْتراقاً في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ ثقةٌ أو صدوقٌ، والمُنْكَرَ رَاويهِ ضعيفٌ."[5]، وهذه النسبة مشكلة لأنّ

---

(1)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 41)

(2)المرجع السابق (ص: 43)

(3)المرجع السابق (ص: 88)

(4)المرجع السابق (ص: 80)

(5)المرجع السابق (ص: 73)

مقتضاها أن يكون بعض الشاذّ منكٌر، وبعض المنكر شاذٌّ، وهو خلاف الواقع، بل النسبة بينهما **نسبة تباين**: إذ ليس شيءٌ من الشاذّ بمنكر وليس شيء من المنكر بشاذٍّ، وتستقيم عبارته بتقييدها هكذا: " وبين شروط الشاذّ وشروط المنكر عموم وخصوصٌ وجهي" أي يلتقيان في(المخالفة) ويفترقان في المُخالِف، ولا يلزم من هذه النسبة أن يقع الاشتراك في ما يصدق عليه الشاذّ والمنكرُ.

المطلب الخامس: منهج الاستدلال المنطقيّ

يغلب المنهج الوصفيّ على الكتابة في علوم الحديث ومصطلحه، ولذلك فإنّ البنية المنطقيّة التصوّرية هي الغالبة عليها، ومع ذلك فقد رصد الباحثُ بعض معالم البنية المنطقيّة الاستدلاليّة كما يلي:

أولاً- الاستدلال بالاستقراء:

1- بُنيتْ "النُّزهة" على أساس **الاستقراء التّام** لأنواع الحديث وعلومه، ومصطلحات أهل الأثر، وقد ظهر هذا في عرض المادة العلميّة بأسلوب التقسيم المنطقيّ، فلولا الاستقراء التامّ ما استطاع ابن حجر أن يجزم بالقسمة المنطقيّة الثنائيّة أو التفصيليّة في عمليّة تنازليّة من الجنس الأعلى نزولًا إلى الجنس القريب، ثمّ إلى أنواعه، ومن النوع إلى أصنافه ومن الصنف إلى أفراده.

2- أشار الحافظ إلى آليةَ التمييز بين المعلّق والمدلّس في حالة حذَفَ الراوي شيخَه وأضاف الحديثَ إلى مَن فوقه، فقال: "والصَّحيحُ في هذا: التَّفصيلُ: فإنْ عُرِفَ **بالنَّصِّ أَو الاستِقْراءِ** أنَّ فاعِلَ ذلك مُدَلِّسٌ قُضي بهِ، وإِلاَّ فتعليقٌ".[1] فلا يُنتقل من الحكم بالتعليق إلى القول بالتدليس إلا بموجب دليل من نصّ إمام عليه، أو بالاستقراء التامّ لمرويات المعلّق. وفي هذا توضيح لمنهج المحدّثين العقليّ المتّبع في التفريق العمليّ بين الحديث المعلّق والمدلّس.

ثانيًا- الاستدلال بالتناقض:

1- القسمة المنطقيّة الحاصرة تقوم على مفهوم التناقض أي باستحالة اجتماع المتناقضين معًا، واستحالة ارتفاعهما معًا، وبذلك يكون ابن حجر استعمل مفهوم

(1)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 81)

التناقض تبعًا لاستعماله أسلوب القسمة الحاصرة كما في قوله: " ثمَّ المَقبولُ ينقسِمُ أَيضاً إلى مَعمولٍ بهِ وغيرِ مَعْمولٍ به"[1] .

2- كما أنّه بمقتضى التناقض المنطقي أخرج ابن حجر من حكم إفادة العلم، من مجموع أحاديث الصحيحين جملةً من الأحاديث منها ما انتقده أحد الحفاظ، ومنها ما وقع فيها التجاذب بين أكثر من مدلول حيث لا يمكن الترجيح، واحتج باستحالة أن يفيد المُتناقِضانِ العِلْمَ بصِدْقِهما من غيرِ ترجيحٍ لأحدِهما على الآخرِ[2].

4. الخاتمة: لقد خلُص البحثُ إلى النتائج التالية:

1-البنية المنطقيّة في "النُّزهة" ظهرتْ كثمرةٍ لاستعمال المنطق في تصنيفها مع أصلها" النخبة"، وتعدّ في المرتبة الثالثة من مستويات الاشتغال العقليّ في حقل الحديث الشريف، لكنّ دورَها يقتصر في الغالب على أسلوب العرض وطرائق التصنيف والتعريف، لتسهيل فهم قواعد منهج المحدثين العقليّ وتطبيقاته.

2- الاختصار الشديد في "النُّخبة " اعتمد على أسلوب التقسيم المنطقيّ، ولكنّ كثافة عبارته حملت ابن حجر على وضع "النُّزهة" شرحًا وتقريبًا للطلاب، اقتضى الشرحُ كشف منهجه في المختصر، وتوضيح عبارته بلغة العلم في عصره.

3-كان لابن حجر دور رياديّ بين المحدّثين في استعمال المنطق في التصنيف، فظهرت البنيّة المنطقيّة في "النزهة" وظهرتْ معالمها باستعماله الصريح لبعض المصطلحات المنطقيّة، وفي طريقة عرضه المادة العلميّة، و طريقة التعريف، وفي استعمال النسب المنطقيّة في بيان الفروق بين أنواع، واستعمال طرق الاستدلال في مواضع يسيرةً من كتابه.

4- البنية المنطقيّة التصوريّة غلبتْ على الكتاب؛ لمناسبتها المنهج الوصفيّ في تصنيف علوم الحديث ومصطلحه، وأمّا المعالم الاستدلاليّة فقد كانت نادرةً،

(1)العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر (ص: 76)

(2)انظر المرجع السابق (ص: 52-53)

باستثناء الاستقراء التامّ في حصر أنواع الحديث، والإفادة منه في طريقة التقسيم والتعريف.

5- لم يستعمل ابن حجر أسلوب التعريف بالمثال الشائع في كتب المصطلح عند الأقدمين، والشواهد التي ساقها في "النُّزهة" كانت توضيحيّة لا تعريفية.

6- ظهر لنا أنّ البنية المنطقيّة عند ابن حجر تجنح إلى الواقعيّة، وهي غير معنيّة بمراعاة المظاهر الشكليّة النَّظريّة لقواعد المنطق.

ويقترح الباحث: أن يسلك المصنّفون المعاصرون منهج ابن حجر في التصنيف العلميّ عامةً في علوم الحديث خاصةً مع مراعاة لغة العلم في عصرنا، ولاسيما أنّ المنطق الحديث يُدرّس في المراحل الإعدادية والثانوية، كما أقترح الاعتماد في هذه المصنفات على الخرائط الذهنيّة والرسوم والمخططات التوضيحيّة، ولاسيما مع ضعف استعمال لغة المنطق الصوريّ اليوم.

المراجع:

1. **ابن الصلاح** عثمان(ت: 643هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث(المقدّمة)** ، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- دمشق، 1406هـ - 1986م
2. **ابن عرفة** محمد الورغميّ التونسي المالكي، (ت: 803هـ)، **المختصر في المنطق**، ضمن رسالتين في المنطق، تحقيق سعد غراب، تونس 1976م
3. **ابن كثير**- اسماعيل بن عمر الدمشقي(ت:774هـ)- **الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**، مكتبة السنّة، طبعة 1415هـ-1994م.
4. **ابن منظور** محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، دار صادر - بيروت، ط1
5. **البغدادي** أحمد بن علي أبو بكر الخطيب ، **الكفاية في علم الرواية**، ت : أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة.
6. **الجرجاني** علي بن محمد، **التعريفات** ، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1405هـ.
7. **الحارثي** - وائل سلطان ، **علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق مقاربة في نظرية التاريخ والتأثير**، مركز نماء للبحوث والدراسات - بيروت، ط1: 2012م.

8. **حبنكة** عبد الرحمن، **ضوابط المعرفة**، دار القلم–دمشق، ط5– 1998م.
9. **الزُّبيدي** بلقاسم بن ذاكر، **الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية** ، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، ط1، 1435 هـ – 2014 م.
10. **السخاوي** شمس الدين، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، ت: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1419هـ – 1999م .
11. **السيد اللحام** بديع، **علوم الحديث النبويّ ومصطلحه** ، منشورات جامعة دمشق، كلية الشريعة، 1440–1441هـ، 2018–2019م.
12. **عتر** نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** ، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر–بيروت، ط34: 1436هـ–2015م
13. **العراقي** عبد الرحيم بن الحسين، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ت: عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر– بيروت، ط1 ، 1389هـ – 1970م
14. **العسقلاني** ابن حجر(ت:852هـ)، **نُزهة النَّظر في توضيح نُخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، دار العترة النبويّة، مطبعة الصباح، 1440هـ–2018م .
15. **العسقلاني** ابن حجر، متن **نُخبة الفكر**، ملحق في فهارس كتاب **نزهة النَّظر في توضيح نُخبة الفكر**، دار العترة النبويّة، مطبعة الصباح، 1440هـ–2018م.
16. **عكام** عليّ، **علم المنطق**، منشورات جامعة حلب– الشريعة،1437هـ–2016م
17. **العوني** حاتم ، **المنهج المقترح**، دار الهجرة ، ط1، 1416هـ– 1996م
18. **الغزالي** أبو حامد محمد (ت: 505هـ)، **معيار العلم في فن المنطق**، ت: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961 م
19. **الغزالي** أبو حامد محمد ، **المستصفى في علم الأصول**، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1413هـ.
20. **القزويني** نجم الدين عمر (ت: 493هـ)، **الشمسية في القواعد المنطقية**، ت: د. مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء، ط1، 1998م
21. **اللَّقانيّ** برهان الدين إبراهيم (ت:1041هـ)، **قضاء الوطر في نُزهة النَّظر**، ت: شادي بن محمد سالم آل نعمان، الدار الأثرية– عمان، ط1، 1431هـ– 2010م.

22.**النوي** حمادة، **البنية المنطقية لنقد العقل العربي والإسلامي عند كل من محمد عابد الجابري ومحمد أركون،** أطروحة دكتوراه في الفلسفة، إشراف: د. بوكر لدة زواوي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2015، 2016م.